بالفعل الذي هو فوق العقل المتوسط والرابع الخاصة
وهو الخارج المقول على تحت حقيقة واحدة نوعية او جنسية شاملة
ان عمت الافراد والا فغير شاملة سوا كانت مقومة لمحل
مقومعروضها اعني ما هي خاصة له كالفصل المقسم
بالنسبة الى الجنس ومثاله الناطق بالنسبة الى الحيوان
او لم تكن محصلة لوجود معروضها بل يحتاج في وجودها
الى وجوده كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان او لا
هذا ولا ذلك كتشخص الانسان الزوجي و وجوده
بالنسبة الى طبيعة الانسان فان كل واحد منهما خارج عن
حقيقة الانسان مختصة به غير شامل لافراده ولا
يكون هذا التشخص الخاص مستفادا من طبيعة الانسان
والا يلزم الدور او التسلسل فان الافادة فرع وجود
المفيد فان كان وجود المفيد عين الوجود والمفاد هو
فيلزم الدور او غيره فيلزم التسلسل وفيه ما فيه والخامس
العرض العام وهو الخارج المقول على حقائق مختلفة سوا كان
متقوما بوجوده بحسب النوع اي محتاجا في التحصل
النوعي الى ما هو عرض عام له كالجنس بالنسبة الى الفصل
المقسم او متقوما بدون التحصل النوعي كالماشي بالنسبة
الى الحيوان او لا هذا ولا ذلك كالتميز والتحرز بالنسبة
الى الانواع المتحصلة وههنا احتمال رابع وهو ان
يكون متقوما وعلة لوجود معروضه كالامكان بالنسبة
الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعليته لوجودها فانهم
قالوا امكن فاحتاج فوجد ولكن التحقيق خلاف ذلك فان
الامكان له مفهوم اعتباري انتزاعي لا يصلح لعلية الموجود ان
الخارجية والذهنية الحقيقية فانه تابع الاعتبار والموجود ان

توجد

توجد بدون الاعتبار وله مصداق في الخارج والذهن
وهو الماهية والماهية ايضا لا تصلح للعلية هو
لوجودها فانه يستلزم الدور والتسلسل كما لا يخفى على من
له ادنى فطانة وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن المعروض
بسرعة بالنظر الى ذاته او بالنظر الى علته فلازم والا فمفارق بزوال
كذا كحمرة الخجل وصفرة الوجل او بطوء كالعشق مثلا او لا كحركة
الفلك ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا اي في الذهن
وفي الخارج لعلة سوا كانت العلة ذات الملزوم او امر
خارجية او ضرورة اي بلا علة موجبة اصلا سوا
٨٤ كانت ذات الملزوم او غيره كالامكان والتميز ويسمى لازم
الماهية ووجه ظاهر او بالنظر الى احد الوجودين خارج ويسمى
باللازم الخارجي او ذهني ويسمى الثاني معقولا ثانيا وعرفوا
المعقول الثاني في الحكمة بما يعرض للشي في الذهن ولا يكون
بحذائه امر خارجي او هو يتناول القسمين الاول
نية ما يكون الموجود الذهني شرطا للعروض كالكلية والجز
والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع
النظر عن الوجود كافيا له كالذاتية والعرضية والجنسية
والفصلية فانها لا تحتاج في العروض الى الوجود والا
يلزم المجعولية الذاتية كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة
في العلوم والدوام لا يخلو عن لزوم سببي بيانه على طريق
البرهان ان الدوام ممكن والممكن لا بد له من علة مرجحة
فاما ان يكون ترجيحها بالغا الى حد الوجوب او لا والثاني
باطل اذ عند فرض نقيضه يلزم ترجيح المرجوح وهو
افحش من الترجيح بلا مرجح فثبت اللزوم واما فان
الاولوية تستلزم تجويز جانب غير اولى وعلى الاوليين

Copyright © King Saud University